

استغلال نفوذ وأهوال

حسن عليق

لم يكن أشرف ريفي ضابطاً عادياً في قوى الامن الداخلي. الحديث هنا ليس عن إنجازات أمنية تُنسب إليه، او ينسبها إلى نفسه. فهو خرج من المديرية، بعدما قضى على رأسها 8 سنوات (لم يسبق أن شغل احد المنصب ذاته طوال مدة مماثلة)، وهي في حال أسوأ مما كانت عليه. بناء قوة استخبارية فعالة اسمها فرع المعلومات لم يكن نتاج جهده، بل هو ثمرة قرار سياسي لبناني إقليمي دولي، نفذه اللواء وسام الحسن، مواكبةً لمرحلة ما بعد الخروج السوري من لبنان، والسعي إلى تهميش استخبارات الجيش والاجهزة الأخرى، في إطار الانقلاب السياسي الذي شهدته البلاد بعد 14 شباط 2005. وإذا وضع هذا الفرع جانباً، يكفي النظر إلى اوضاع الشرطة القضائية، وفصائح الفساد في الإدارة المركزية، وأحوال الدرك الإقليمي ووحدة القوى السيارة لتظهر تركة ريفي. أبرز ما تحقق في عهده أمران: الاول، رفع عديد قوى الامن الداخلي من نحو 13 ألف ضابط ورتيب ودركي ومجنّد، إلى ما يزيد على 27 ألفاً؛ ورفع المخصصات السرية في المديرية، لتصل إلى نحو 15 مليار ليرة سنوياً. في ما يخص العديد، ربما هي النسبة الأكبر في زيادة اعداد الذين يتقاضون رواتب من خزينة الدولة، في مؤسسة رسمية لبنانية، في غضون 10 سنوات. وكان لريفي نصيب كبير من التوظيفات، ما سمح له ببناء شبكة علاقات سياسية واسعة، وتأمين حضور شعبي من خلال العائلات التي وظّف أبناءها في «مديريته». اما النفقات السرية، التي يحق للمديرية استخدامها من دون العودة إلى ديوان المحاسبة او وزارة الداخلية، فعندما كان وزير العدل المستقيل لا يزال مديراً عاماً، كان يقول دوماً إن العرف يقضي بأن يحتفظ رئيس الجهاز لنفسه بحرية التصرف بنحو ثلث النفقات السرية، مشيراً إلى انه ينفقها لتمويل مخبرين مهمين، وفي كل ما يمكن ان يساهم في تأمين معلومات حساسة أو الحفاظ على الأمن. وبالطبع، كان لطربلس نصيب من هذه الاموال. يؤكد مسؤولون امنيون انهم يملكون وثائق تكشف أن ريفي كان ينفق شخصياً، من المال العام، اكثر من 50 ألف دولار شهرياً، لـ«مفاتيح» في طرابلس، مبالغ تراوح بين 300 ألف ليرة شهرياً لأحدهم، و10 ملايين ليرة شهرياً لآخر. وبين الذين خصص لهم ريفي «معاشات» شهرية، قادة محاور ورجال دين اوقفوا سابقاً بتهمة الإرهاب. وكذلك كان المدير العام لقوى الامن الداخلي يمنح بركته المالية لعائلة شاهد في المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري. بطبيعة الحال، ينفق ريفي وفريق عمله كل ما يُقال في هذا الشأن، واضعاً كل إنفاق المخصصات السرية في خانة عمل فرع المعلومات وقطعات الامن الداخلي الأخرى (كان فرع المعلومات يحصل على 400 مليون ليرة شهرياً، وقادة وحدات الامن الداخلي مجتمعين على 170 مليون ليرة). لكن الأکید أن «اللواء» استغل نفوذه في المديرية، لبناء حيثية شعبية، تماماً كما جرت العادة لدى غالبية المسؤولين الرسميين في بلادنا، بالتوظيف والمال وحماية المخالفات. وماذا عن مرحلة ما بعد التقاعد؟ الرئيس نجيب ميقاتي كان يجيب عن هذا السؤال بالقول إن منتج الميرامار (الذي شيدت أبنية تابعة له بمخالفة يُقال في طرابلس إن ريفي غطاها) يؤمن لريفي نحو مليوني دولار سنوياً. وهذا المبلغ، بحسب ميقاتي، يتيح للمتمرّد على الرئيس سعد الحريري تمويل حركته السياسية - الشعبية في عاصمة الشمال. هنا أيضاً، ينفق ريفي والمقربون منه ذلك، قائلين إن الميرامار ملك خاص لرجل الاعمال محمد اديب، شقيق زوجة اللواء المتقاعد، وان الاخير «يفصل عمله العام عن علاقاته العائلية».

الاساسي «حمام زاجل» بين الوزير والفريق الآخر. القاضي محمد صعب والمحامي هاني المرعي هما المستشاران القانونيان. أما العميد روبير جبور، رفيق دورة ريفي، فيشغل مركز المستشار الأمني والإداري. العميد فواز متري هو أحد مستشاريه أيضاً. أما الصحافي أسعد بشارة، فهو المستشار الإعلامي والشخص الذي عمل على تطوير «سلاح» وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة «الحصار الإعلامي في الإنتخابات»، تعاونه في المكتب الإعلامي سحر آغا. هذا فضلاً عن قرابة الـ100 «مفتاح» في المناطق الشعبية، يتواصلون مع ريفي على نحو دائم، وينفي ريفي أي دور لشقيق زوجته محمد اديب ونسيبه سعدي اديب في دعمه.

بالاضافة للخطاب السياسي وفريق العمل، يتحدث خصوم ريفي عن ماكينه إنتخابية «سرية» ضخمة كان مركزها في مجمع الميرامار، مُقسمة إلى ماكينات صغيرة. مثلاً: ماكينه الشيخ بلال شعبان عملت لمصلحة الجبلاوي ويمق والتدمري. ماكينه وليد ومعن كرامي دعمت التدمري ويمق. أما الخرق الأبرز لماكينه الرئيس نجيب ميقاتي، فكان بانسحاب وليد قمر الدين منها وتضامنه مع شقيقه، رئيس اللائحة الفائزة، أحمد، ولكن بالنسبة لريفي «ماكينتنا لم تكن ناجحة. أعضاءها عملوا بصدق، إلا أنه كانت تنقصهم الخبرة الكافية. اكتشفنا أن هذا الشغل بحاجة إلى أشهر». ويكشف عن سلاح آخر استعمل في المعركة هو «الحرب النفسية التي لا تعني الكذب».

النظام العسكري ينعكس على تفاصيل حياة ريفي. طباعه نظامية، يتكلم بسرعة وحازم، خلافاً لإطلاقة الإعلامية ومواقفه «المتطرفة». يظهر ريفي هادئ الطباع، لائقاً في التعامل مع الآخرين. ترسم ابتسامات بسيطة على ثغره من وقت لآخر، وخاصة حين يعترف: «أتشدد حتى أشد العصب».

نجح ريفي في «غش» زعماء لائحة التوافق الذين سكرروا بقدراتهم التي تبين أنها هشة. ارتباط اسمه برفيق الحريري وظهوره كحامي «ثورة الأرز»، مقابل تنازلات الحريري الذي يريد استعادة سلطة فلتت من بين يديه، إضافة إلى شخصيته الشعبية، عوامل ساهمت في بلورة «حالة أشرف ريفي». العيون تشخص إليه حالياً وهو يخضع للإختبار الأصعب. أمامه فرصة تدعيم ركائزه وتمكين تحالفه مع قادة المناطق الشعبية. تحوله إلى زعيم بحاجة أيضاً إلى دعم سعودي، لكن تلكؤ ريفي لن يستبعد أبناء البلد من تلقينه درساً تماماً كما فعلوا مع «ابن الشهيد». لا يزال ريفي متواضعاً: «أنا لست زعيماً. أنا حامل قضية وأعيش قضيتي».

سياسياً، يعترفون له بقدرته على «استرداد وهج 14 آذار من الحريري». ولكنه يُخطئ العنوان بالقول إنه يُمثل نهج الرئيس الراحل رفيق الحريري «الذي كان رمزاً للتسويات والعلاقات من النذ إلى النذ مع سوريا». يُدافع وزير العدل المستقيل عن الحريري الأب: «تعاطينا مع سوريا لم يكن من منطلق أننا أداة لها. أنا أعرف ماذا كان الحريري يقول للبطريك (نصرالله بطرس صفير) وفي مجالسه الخاصة. قلبه كان مع خطّ البريستول حتى قبل أن ينطلق، وحالما سنحت له الفرصة التحق به». أما عن نفسه، فيقول إنه كان يُساعد المناطق الشعبية «اجتماعياً. بالنتيجة، أنا ابن المؤسسات ولا أوْمَن بالسلاح غير الشرعي».

الحصار الإعلامي الذي يزعم الوزير أنه فرض عليه قبل الإنتخابات البلدية، انتهت مفاعيله بعد الفوز. بين مقابلة تلفزيونية وأخرى، يعتذر عن إجراء مقابلة ثالثة. المنزل في بيروت تُزينه اللوحات التي تعكس حبه للطبيعة. طاولة مليئة بالاوراق والملفات، وآلة

ريفي هو فريق عمل نفسه. يسمع كثيراً ولكنه في النهاية يأخذ القرار الذي يراه مناسباً

رياضية للمشي يستخدمها يوميا عند السابعة صباحاً. الحضور هنا محصور بالرجال، الذين يتوزعون كل مهمة خاصة به. غياب سيده المنزل، بسبب وجودها الدائم في طرابلس، تُعوضه صورها الكثيرة. المحامية سليمة أديب تنهّم بأنها هي التي ترسم سياسة زوجها. «غير صحيح»، يجيب أعضاء في فريق عمل الوزير، «هي تهتم باستقبال الناس بغيابه. قراره من نفسه». حول هذه النقطة الأخيرة، يُجمع خصوم وحلفاء ريفي: «أشرف هو فريق عمل نفسه. يسمع كثيراً ولكنه في النهاية يأخذ القرار الذي يراه مناسباً». عدد افراد فريق العمل التنفيذي الذي ساعد ريفي على ربح المعركة السياسية صغير. مدير المكتب في طرابلس هو الصبدلي رشاد ريفي، أما إدارة مكتب الوزارة عرفاً بمرحوبين، فيسألون ريفي عن منصب نائب الرئيس كان يعطى عرفاً للمسيحيين الذين غابوا هذه الدورة عن المجلس البلدي.

أحد الفائزين الـ16 زاهر سلطان أكد لـ«الأخبار» أن «كل الأعضاء وافقوا على تزكية قمر الدين بمن فيهم تدمري». وشدد على أن «الأعضاء الـ16 فريق بلدي وإنمائي واحد ممثل للمناطق

جبلاوي... هم عناصر جمعهم ريفي وخاض المعركة باسمهم ولو أنّ قسماً منهم لا يواليه في الأصل. هؤلاء هم أبناء المناطق الطرابلسية التي تمثل رافعة كل القوى السياسية. يعرفهم اللواء جيداً، فمن رحمهم تكوّن هو «العصامي الذي بنى نفسه بنفسه»، يقول عارفو ريفي عنه. أما هو فيعرف عن نفسه: «أنا ريبان في القبة مطرح ما كنا نلعب القوتبول». بنى شعبيته حجراً حجراً، تماماً كما أدرج المناطق الشعبية التي تربط الأحياء المتصارعة بعضها ببعض. عصب جبينه بمقولة والده «اياك وقاتل الرجال»، أي الغرور. فاصبح التواضع أول ما يخطر على بال كل من يُسال عن ريفي، «أبو أشرف» كان مسؤول الحزب التقدمي الاشتراكي في طرابلس وصاحب مطحنة على نهر أبو علي. «كانت مركزاً للجمع ضد سياسة آل كرامي»، يُخبر ريفي لـ«الأخبار». البعض يُشبهه الحالة التي كوّنوها بحالة نائب طرابلس «الثائر» عبد المجيد الرفاعي، الذي تمكن عام 1972 من الحصول على أعلى نسبة من الأصوات في الإنتخابات النيابية خارقاً لائحة الرئيس الراحل رشيد كرامي. «فيها شي صح. أصلاً أخي الذي توفي صغيراً سُمي عبد المجيد تيمناً بالنائب الرفاعي». ليس فقط واحداً من هؤلاء «الدرائيش»، بل راعيهم الرسمي. يُخبرون عن «أشرف» الذي «فرش بيتي وكان يدفع حق المفروشات بالتقسيط. سنة 2000 ما كان معو مصاري». الفتاة التي أمن لها الرعاية الصحية لعمليات وجهها بعد احتراقه، كانت حاضرة لاستقباله في القبة قبل الإنتخابات البلدية. هو «ملك العلاقات العامة الذي يعرف كيف يقتنص الفرص، لكن هذه النزوة لا تؤسس لزعامه»، إستانداً إلى أحد رفاق دورته. ريفي هو من المسؤولين القليلين الذين يردون على كل الاتصالات التي تردهم، «حتى الذين لم أكن قادراً على خدمتهم». يحفظ أصواتهم، من بائع الكعك وصولاً إلى أكبر مسؤول، «وحيث لا أقدر أن أردد بسبب التعب، أحرص على إعادة الإتصال».

لكن لأفعال ريفي «الخيرية» وجه آخر. في عام 2013، رأى أنّ قادة المحاور هم «أبناء المدينة التي ألدافعون عنها ونحن نفخر بأولادنا على المحاور»، قبل أن ينفذ يديه منهم «ويزج بعضهم بالسجن ويحرم آخرين العودة إلى طرابلس». خصومه السياسيون يتحدثون عن تأسيسه لـ«كيان رديف خارج القانون، خدمة لمصالحه السياسية عبر تقديم الحماية لطالبها». التقديرات التي كان يُقدمها «هي على حساب الدولة بامتياز: إدخال الحمايات للمساجين في سجن رومية، تغطية مخالفات البناء، التستر على مخالفات الاملاك البحرية».

التوافق على قمر الدين للرئاسة لا ينسحب على منصبه نائب الرئيس الذي لم يجر اختياره بعد (مهروان طحطح)

والأحياء... ومحاولاتهم لتفريقنا، مستغلين التباينات البسيطة بيننا، لن تؤثر على تماسكنا ووجدتنا». ولم يستبعد سلطان محاولة الفريق الآخر «سحب أو استمالة أعضاء من فريقنا، وهذا أمر طبيعي، ولكن لن يصل إلى نتيجة»، متوقفاً أن «يضع معارضونا عراقيل وعقبات أمامنا لمنعنا من العمل لإنماء المدينة ونهضتها، ومعالجة آثار التركة الثقيلة في البلدية. لكننا لن نتردد لحظة في فضح كل المعرقلين».

قمر الدين أكد لـ«الأخبار» وجود مساع كهذه. وكشف أن «إغراءات عُرضت على بعض الأعضاء لكنها لم تلق تجاوباً من أحد». موضحاً أن «إنتخابي رئيساً للبلدية محسوم. وهذا قرار اتخذ قبل الإنتخابات، ولم يأخذ نقاشاً طويلاً». ورجّح قمر الدين، الذي انتخب عضواً في البلدية لأربع دورات متتالية منذ 1998، فوزه بالرئاسة بالتركية «إذا لم يكن هناك مرشح غيري». إلا أن هذا التوافق، بحسب قمر الدين، لا ينسحب على منصب

